أليس هذا تكليفٌ بما لا نطيقه؟! وهذا مستحيلٌ في الشرع؛ لأن الله رفع الحرج عن أُمَّة محمدٍ ﷺ وأخبر أنَّه لم يكلفهم بما لا يطيقون، ومستحيل عقلاً كذلك، لأننا علمنا أنّ الله حكيم خبير لا يأمر بشيء وإلا وله حكمة ومقصد، ولا يأمر بعبث وبما لا فائدة منه.

خامسا: في طاعة النبي ﷺ تحقيق للمقصد من الرسالة، فالله ﷻ ما أرسل الرسل إلى أقوامهم إلا ليُطاعوا، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ﴾ [النساء:٦٤].

قال المفسر عبد الرحمن السعدي ﵀: «يخبر تعالى خبراً في ضمنه الأمر والحث على طاعة الرسول والانقياد له. وأنّ الغايةَ من إرسال الرسلِ أن يكونوا مطاعين ينقادُ لهم المرسلُ إليهم في جميع ما أمروا به ونهوا عنه، وأن يكونوا مُعَظمين تعظيم المُطيع للمُطاع.

وفي هذا إثبات عصمة الرسل فيما يبلغونه عن الله، وفيما يأمرون به وينهون عنه؛ لأن الله أمر بطاعتهم مطلقا، فلولا أنهم معصومون لا يشرعون ما هو خطأ، لما أمر بذلك مطلقاً» [٣].

ولذلك أمرت الرسل أقوامهم بطاعتهم، كما قال تعالى عن نوح ﵇: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ (٢) أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح:٢-٣]، وقال عيسى ﵇ لقومه: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [آل عمران:٥٠]، وقال هود ﵇ لقومه: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ (١٢٤) إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ (١٢٥) فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ (١٢٦)﴾ [الشعراء:١٢٤-١٢٦] وكذلك بقية الرسل أمروا أقوامهم بطاعتهم.

[٣] تيسير الكريم الرحمن (ص: ١٨٤)

ورسولنا محمد ﷺ خاتم الرسل والأنبياء، وشريعته خاتمة الشرائع، فلا نبي ولا رسول بعده، ولا شريعة بعد شريعته، وهذا يقتضي استمرار طاعة أمته له ولو بعد موته، وإلا لم يتحقق المقصد من بعثة النبي ﷺ.

سادسا: طاعة النبي ﷺ من الأمور المتعلقة بالعقيدة والإيمان وتطبيق أحكام الشرع، ورغم ورود الآيات في كتاب الله آمرة بها لم يذكر الله سبحانه ولو في آية واحدة أنّ طاعته ﷺ مقتصرة على زمنه وفي حياته، فدلّ ذلك على وجوب طاعة النبي ﷺ لكل مسلم مكلف على اختلاف الأزمان والأماكن.

سابعا: لزوم طاعة النبي ﷺ بعد وفاته وحجية سنته هو ما عمل به الصحابة والتابعون، وجرى عليه عمل العلماء.

فهذا الصديق أبو بكر ﵁ يؤكد على ذلك قائلاً: «**لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلاَّ عَمِلْتُ بِهِ، فَإِنِّي أَخْشَى إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ**» [رواه البخاري].

وروى البخاري ومسلم أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَفَدَكٍ وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ -ﷺ- فِي هَذَا الْمَالِ»، وَإِنِّي وَاللهِ لاَ أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلأَعْمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا**».

فطبق أبوبكر ﵁ قول النبي ﷺ على أخص الناس قرابة به وهي ابنته فاطمة ﵂، مما يدلنا على لزوم سنته ﷺ ولو بعد موته.

وكذلك العلماء والفقهاء الذين احتجوا بالسّنة كمصدر من مصادر التشريع، بل صرح الإمام أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بأن أقوالهم وآراءهم تعرض على السّنة، فإن خالفت السّنة قدمت السّنة على أقوالهم.

ومن ذلك ما نقل عن الإمام الشافعي ﵀ حيث قال: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت؛ فالقول ما قال رسول الله ﷺ وهو قولي» [٤].

كما أن أشهر طلاب هؤلاء العلماء خالفوا إمام المذهب في كثير من المسائل والأحكام لظهور دليل من السّنة يخالف قول الإمام.

وفي ذلك أبلغ الدلالة على إجماع العلماء على اعتبار السّنة والاحتجاج بها، وأن طاعة النبي ﷺ حتم لازم.

وإذا نظرنا إلى الذين ينادون بعدم حجية السّنة، أو التشكيك فيها نجدهم إما من المستشرقين أعداء الإسلام الذين يسعون للطعن في الإسلام ومصادره، أو من أهل البدع المنحرفين عقدياً وفكرياً، وأمثال هؤلاء لا تقارن أفكارهم الشاذة وشبهاتهم المتهافتة مع ما دلت عليه نصوص الشريعة القطعية في ثبوتها ودلالاتها، ومع أقوال العلماء الأثبات.

هذه بعض الأوجه التي تبين وجوب طاعة الأمة للنبي ﷺ في حياته وبعد موته، وهذا يلزم منه حجية ما صح من سنته، ومشروعية العمل بها واعتقاد ما فيها.

قال ابن تيمية ﵀: «فطاعة الله ورسوله، وتحليل ما أحله الله

[٤] تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٩)

ورسوله، وتحريم ما حرمه الله ورسوله، وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله واجب على جميع الثقلين الإنس والجن واجب على كل أحد في كل حال سرا وعلانية» [٥].

سأذكر بإذن الله في الحلقات المقبلة بقية الأدلة على حجية السّنة ولزوم العمل بها.

وفقنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه.

[٥] الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٩٧)

سلسلة مطويات شبكة بينونة

حجية السّنة

الجزء الثاني

الشيخ

د. سعيد بن سالم الدرمكي

@baynoonanet @baynoonanetUAE

www.baynoona.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله، أما بعد

فلا نزال نذكر الأدلة من كتاب الله، ومن سنة رسوله ﷺ، وإجماع علماء الإسلام على حجية السّنة ووجوب العمل بما صح منها، مع الرد على أشهر الشبه التي أثارها أعداء الإسلام ومن سار على دربهم من مدعي تحكيم العقل.

وقد سبق ذكر الدليل الأول من كتاب الله ﷻ وهو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

وأوجه الدلالة منه على حجية السّنة ووجوب العمل بها في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته.

■ **الدليل الثاني:** أما الدليل الثاني على وجوب طاعة النبي ﷺ بفعل أمره واجتناب نهيه وتصديق خبره فهو جميع الآيات التي أمر الله فيها عباده المؤمنين بطاعة النبي ﷺ ولزوم هديه، ومنها:

قول الله سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران:٣٢].

قول الله سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة:٩٢].

قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال:٢٠].

قول الله سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤].

قول الله سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور:٥٦].

قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد:٣٣].

قول الله سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧].

قول الله سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن:١٢].

ولبيان وجه الاستدلال من هذه الآيات نقول:

أولاً: هذه آيات من كتاب الله ﷻ، يأمر الله فيها عباده بطاعته أولا، وبطاعة نبيه ﷺ ثانياً، للدلالة على وجوب الطاعة ولزومها، فكما أن طاعة الله ﷻ واجبة لازمة على كل عبد مكلف، فكذلك طاعة النبي ﷺ لازمة لكل عبد مكلف، والأمر الوارد في كتاب الله ﷻ يفيد الوجوب والإلزام، ومن خالفه استحق العقوبة والآثام.

بل ورد الدليل من كتاب الله ﷻ صريحاً واضحاً دالاً بظاهره على أن طاعة العبد للنبي ﷺ من طاعته لربه سبحانه وتعالى، قال الله ﷻ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠].

وذلك أن النبي ﷺ مبلغ عن ربه شرعه ودينه، فما أخبر به من أمر أو نهي أو خبر فإن مرده وأساسه الوحي من الله ﷻ، وقد قال الله ﷻ:

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:٣-٤] وقال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة:٦٧].

فما أمر الرسول ﷺ به أو نهى عنه، أو أخبر عنه وهو ليس في القرآن نصاً، «فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديماً.. على كتاب الله، بل امتثالٌ لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به»[١].

وفي قول الله ﷻ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠] دلالة على أنّ من عصى الرسول ﷺ ولم يأتمر بأمره وينتهي عن نهيه ولم يصدق خبره فهو عاص لله ﷻ معرض نفسه للعقوبة.

ثانياً: ما ذكرناه سابقاً من أنّ خطاب الله تعالى للمؤمنين في القرآن الأصل فيه العموم، فإذا أمر الله بأمر أو نهى عن نهي فإنه يشمل جميع المكلفين، ذكوراً كانوا أو إناثاً، وعلى امتداد العصور والأمكنة، ما لم يخص بدليل.

فأمرُ الله ﷻ بطاعة النبي ﷺ ليس مختصاً بزمن النبوة وعهد الصحابة رضوان الله عليهم، بل يعم جميع المكلفين من الإنس والجن إلى قيام الساعة.

وبما أن النبي ﷺ قد توفاه الله، فتعين أن تكون طاعته منحصرة فيما صح من سنته وهديه، وإلا كان الأمر من الله ﷻ لعباده بطاعة

[١] ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٢٠)

النبي ﷺ من التكليف بما لا يطاق، وبما يعجز عنه المكلف، وهذا منفي عن الله ﷻ وهو القائل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، والقائل: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥].

ثالثاً: أمرُ الله عبادَهُ بطاعةِ النبيّ ﷺ ليس على سبيل الاختيار، بل على وجهِ الإلزام والحتم، ولذلك وردت الآيات تحذر من معصية الرسول ﷺ وعدم طاعته، متوعدة فاعل ذلك بالعقاب الأليم، ومن ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء:١٤]. وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]. وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن:٢٣].

وحذر الله من مخالفة أمر النبي وهديه ﷺ فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قال ابن كثير ﷺ في تفسير الآية: «أي: فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول باطناً أو ظاهراً ﴿أن تصيبهم فتنة﴾ أي: في قلوبهم، من كفر أو نفاق أو بدعة، ﴿أو يصيبهم عذاب أليم﴾ أي: في الدنيا، بقتل، أو حد، أو حبس، أو نحو ذلك»[٢].

فمن قال بعدم حجية السّنة وعدم لزوم طاعة النبي ﷺ بعد وفاته يلزمه أن يقول بأن جميع الآيات التي تحتوي الأمر بطاعة النبي ﷺ والآيات المتوعدة بعقوبة المخالف للنبي ﷺ منسوخة أو مخصصة

[٢] تفسير ابن كثير (٦/ ٩٠)

بزمن النبوة وعهد الصحابة، فلا يجوز للمسلم أن يعمل بها، وهذا لم يقل به أحد من العالمين الذين يفقهون معنى الخطاب الشرعي، على اختلاف الأزمان والفرق.

رابعاً: بيَّن الله في القرآن أنَّ طاعة النبي ﷺ سبب لحصول الهداية، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور:٥٤] والله ﷻ طلب منَّا أن نسأله الهداية إلى الصراط المستقيم في كل ركعة من ركعات الصلاة في قوله ﷻ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، وبيَّن سبحانه أنَّ اتباع النبي ﷺ سببٌ للهداية إلى الصراط: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣].

نرجع لتطبيق القواعد السابقة: الخطاب في الله ﷻ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ مُوجَّه لمن؟

الجواب: لعموم المُكلَّفين من هذه الأُمَّة، لا يُخَص به طائفة دون أخرى لعدم الدليل على التخصيص.

ثانيًا: هل كلَّفنا الله بما نعجز عنه؟

الجواب: لا، فطاعة الرسول ﷺ ممكنة بالرجوع إلى ما صح من سنته.

فلو كانت طاعة الرسول ﷺ غير لازمة وغير ممكنة بعد موته كما يقول المشككون في السُّنَّة، فإنَّ هذه الآيات لا محل لها من التطبيق والعمل، كما قد تم إغلاق طريقٍ موصِلٍ للهداية، والله أمرنا أن نطيع مَن ليس بموجود ولا يستطيع العباد الوصول إليه، وأمرنا أن نسلك صراط من لا يمكننا طاعته ومتابعته.